وجهة نظر

لنتعلم من «آسيان»

□ رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (آسيان) تضم عشر دول (تايلند، الفلبين، ماليزيا، ميانمار، سنغافورا، إندونيسيا، بروناي، كمبوديا، لاو، وفيتنام)، وهي تعتبر واحدة من الكتل الاقتصادية المتنامية، تتميز بالنمو السريع في المنتجات الزراعية، وتوافر إمكانات بشرية منتجة، وتصنيع محلي مخصص للتصدير، وقدرة على جذب الاستثمارات التي تصب في صالح المواطنين. وهذه الرابطة قامت أساساً في العام 1967 بين خمس دول من أجل التعاون الاقتصادي، وخففت كثيراً من الجوانب السياسية، وبالتالي تمكنت هذه الدول من التعاون فيما بينها على رغم اختلاف نظمها السياسية واختلاف الاتجاهات الحاكمة في الدول الأعضاء.

أما مجلس التعاون الخليجي، فهو يضم دول الخليج العربي الست التي تتشابه في النظم السياسية، وهذا التحالف قام على أساس أمني في 1981، وعلى هذا الأساس، فإن الأجندة الاقتصادية لم تكن من الأولويات، وعندما انطلقت مؤخراً فإنها متعثرة، والتنافس الاقتصادي الذي يقف حائلاً أمام التكامل بين دول الخليج معروف للجميع.

وبوم أمس الأول (30 يونيو/ حزيران) وقّع وزراء خارجية دول مجلس التعاون و «آسيان» في اجتماعهم الأول في المنامة مذكرة للتفاهم تحدثت عن الرغبة في البحث عن ميادين إضافية للتعاون وكلفوا المسئولين في «التعاون» و«آسيان» بتطوير خطة العمل بين الجانبين؛ وذلك لضمان التعاون الفعال وإحراز النتائج الملموسة وتقديمها إلى الاجتماع الوزاري المشترك في العام المقبل، والذي سيكون في إحدى دول آسيان، وكلفوا الأمانتين العامتين في مجلس التعاون الخليجي ورابطة آسيان بدراسة وإعداد التوصيات اللازمة بشأن «إبرام اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين والتعاون الاقتصادي والتنموي والتعليم والثقافة والإعلام».

والسؤال: كيف يمكن أن تنشأ علاقة بن كتلين مختلفتين من ناحية التشكيل؟ فدول التعاون أولى بأن تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها قبل أن تحققه مع دول آسيان. ويمكن لدول التعاون أن تتعلم من آسيان كيف تركز على الاقتصاد، وكيف يمكن توثيق العلاقات بين الشعوب ذات اللغات والاتجاهات المختلفة بصورة أفضل مما نفعله نحن في الخليج على الرغم من التشابه في الهويات الثقافية وفي النظم السياسية.

ريم خليفة
reem.khalifa@alwasatnews.com

@ hamad.algayeb@alwasatnews.com

باكستان واحتمالات المستقبل

» محمد نعمان جلال
كاتب مصري

□ تمرّ الأمم والشعوب بمراحل فارقة في تاريخها وباكستان مثل كثير من الدول النامية تواجه هذه المرحلة الآن. لقد قامت باكستان على أساس مفهوم الربط بين الدين والوطنية، وتحويل الدين ليكون أساس الهوية الوطنية لباكستان أرض الأطهار، وسار على ثقافة وفكر المجتمع هذا الرباط الوثيق. ولكن هذا المفهوم واجه ثلاث نكسات. الأولى: عدم حل مشكلة كشمير على مدى ستين عاماً، رغم ما خاضته باكستان من حروب، نتيجة التوازنات الدولية والإقليمية والمحلية. الثانية: انفصال باكستان الشرقية وتكوين دولة بنغلاديش مما أظهر أن الدين شيء والوطن شيء آخر رغم التلاحم بينهما. الثالثة: عدم قدرة النظام السياسي على بناء قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات صدقية دولية، ونعني بذلك الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، مقارنة بجارته القريبة الهند.

> يتردد كثيراً القول بأن باكستان أصبحت من ضمن الدول الفاشلة، أو أنها الرجل المريض في جنوب آسيا وأن مصيرها مثل الدولة العثمانية (الرجل المريض في أوروبا القرن التاسع عشر). وفي تقديري أن الوجود الباكستاني كدولة ثابت الأركان وأتصور العوامل التالية لترسم صورة المستقبل للدولة

ورغم ما سبق من صعوبات وعقبات فإن باكستان استطاعت أن تحقق إنجازات كبرى ومهمة تحسب لصالح نظامها السياسي وشعبها ونخبها السياسية والفكرية وكوادرها العلمية تدل على تواجد الرؤية الاستراتيجية لدى الدولة والنخب السياسية ومن ذلك نذكر ثلاثة أمور:

الأول: التطور العلمي والتكنولوجي الذي أدى إلى جعل باكستان دولة نووية، فالبرنامج النووي الباكستاني الذي بدأ منذ العام 1974 وتطور بحذر وفي سرية تامة، رغم كل الضغوط والمعوقات، وقد فجر القنبلة النووية وطور الصواريخ المتعددة الأنواع وبذلك ضمن حماية وطنه واستقلاله في منطقة تموج بالمخاطر والتحديات. وهذا إنجاز كبير عجزت الدول العربية عن تحقيقه حتى الآن.

الثاني: حققت باكستان إنجازات اقتصادية وإلى حد ما سياسية في الديمقراطية والتنمية، ولكنها لم تتحقق فيها العملية التراكمية التي تضمن استمرارها، فكان الطريق متقطعاً ومتعرجاً.

الثالث: أوجد نخباً سياسية ناشطة ومجتمعاً مدنياً له حيوية بالغة، خذ على سبيل المثال وضع القضاة والمحامين ونشاطهم من أجل حماية استقلالهم، ومواجهة قاضي القضاة Chief Justice للسلطة السياسية بقوتها، أو السلطة العسكرية، أكثر من مرة، ومع أكثر من حزب سياسي، (سواء مع حزب الشعب بقيادة بنظير بوتو، أو حزب الرابطة الإسلامية بقيادة نواز شريف، أو الأحزاب المتحالفة تحت حكم الجنرال برفيز مشرف).

ولقد استطاعت النخبة السياسية والمجتمع المدني والإعلام الذي يتمتع بحرية نسبية أفضل من نظيره في الدول العربية، أن يثير الرأي العام، ويسقط أكثر من حاكم سواء بالانتخابات أو بحركة المجتمع المدني.

تواجه باكستان في هذه المرحلة أقصى صعوبات في تاريخها حيث صراع القبائل مع النظام السياسي ومع الجيش الذي تحوّل لعنصر في الحركة السياسية الداخلية بصورة أكثر وضوحاً، مع عدم إغفال دوره عبر التاريخ الباكستاني، كدرع حام لأمن الدولة، فتحوّل إلى جهاز أمن داخلي. وكذلك صراع القوى الدينية السياسية في باكستان ضد النظام السياسي وهي قوى دينية محافظة ومتشددة مع الإقرار بوجود نخب دينية عقلانية ومستنيرة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الدولة في جميع مراحل التاريخ الباكستاني واجهت علاقة الحب والكراهية مع الحليف الرئيس لها، أي الولايات المتحدة. ولقد أعطت باكستان الكثير للدولة العظمى ولكن الأخيرة كانت كثيرة التقلب، فبعد تحقيق أهدافها في كل مرحلة لا تتوانى عن معاقبة باكستان، وفرض عقوبات ضدها (بعد تفجير القنبلة النووية العام 1998) وأيضاً قبل ذلك حتى أن أحد وزراء الخارجية الباكستانيين صرح متهكماً بأن باكستان أكبر حليف لأميركا تطبق الأخيرة عليه العقوبات، هذا ولعل أخطر شيء الآن هو الاعتداء على سيادة الدولة (الغارات الأميركية من أفغانستان ضد مناطق القبائل)، الأمر الذي أنهك النظام السياسي وأضعف صدقيته أمام شعبه، وأثار الشكوك تجاه الولايات المتحدة. ولكن العلاقة استمرت كعلاقة ضرورة لأنه لا بديل عنها للحفاظ على سيادة الدولة في ظل المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة.

ويتردد كثيراً القول بأن باكستان أصبحت من ضمن الدول الفاشلة، أو أنها الرجل المريض في جنوب آسيا وأن مصيرها مثل الدولة العثمانية (الرجل المريض في أوروبا القرن التاسع عشر). وفي تقديري أن الوجود الباكستاني كدولة ثابت الأركان وأتصور العوامل التالية لترسم صورة المستقبل للدولة.

1 – سوف تظل باكستان دولة ذات أهمية استراتيجية دولية لمناطق جنوب ووسط غرب آسيا على وجه الخصوص.

2 – سوف تظل باكستان دولة موحدة لأن قوتها العسكرية النووية ومخاطر تقسيمها ستكون الضمان لاستمرارها كدولة موحدة.

3 – ولكن الأمل هو أن تتحول باكستان إلى دولة ذات صدقية سياسية (الديمقراطية) واقتصادية (التنمية) واجتماعية (مكافحة الفساد).

4 – كما أن الأمل أن تعيش باكستان الفكر المستقبلي وأن تضع جانباً المطالب التي من الواضح عدم إمكان تحقيقها في ظل الظروف والأوضاع الراهنة ولمدة 50 عاماً قادمة على الأقل ما لم تحدث معجزة تغير موازين القوى الإقليمية والدولية.

5 – كما أن من الأمور المهمة أن تعالج باكستان مسألة الإسلام السياسي وتتعامل بحزم مع المتاجرين به. فالإسلام يدعو للدولة المدنية وليس للدولة الثيولوجية (الدينية) ولاكهنوت في الإسلام.

6 – ومن الضروري أن تعيد باكستان النظر في سياساتها تجاه دول الجوار في جنوب آسيا بوجه خاص مع الهند.

فإذا تساءلنا عن علاقة الباكستان مع العرب فإنه يمكننا أن نقول بكل ثقة واطمئنان، لقد وقفت باكستان منذ قيامها مع القضايا العربية بوجه عام، وأيدت باكستان قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين وتبنتها، ولعبت دوراً مهماً في عودة مصر لمنظمة المؤتمر الإسلامي أثناء قمة المنظمة في الرباط بالمغرب بعد قطيعة كامب ديفيد، وهذه حقائق ثابتة في السجلات التاريخية ولدى المختصين، وإن كان رجل الشارع لا يعرف عنها الكثير.

– في حين أن العرب لم يفعلوا ما يجب أن يفعلوا تجاه باكستان، كدولة شقيقة كانت لها توقعات كبيرة من أشقائها العرب والمسلمين نتيجة قيامها على مفهوم الهوية الإسلامية. فالتطور السياسي العربي في فترة المد القومي اعتمد أهدافاً ومبادئ مختلفة، سواء بفصل الدين عن السلوك السياسي الدولي أو بسياسة عدم الانحياز، وذلك لاختلاف التوجهات والارتباطات الدولية للطرفين.

– وفي مرحلة الانكسار القومي تلاقت بعض السياسات العربية والباكستانية في مواجهة المدّ السوفياتي تحت تأثير القوى الدولية والصراع الدولي. وهذا ترك أثراً سلبياً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في باكستان وفي الدول العربية المهمة مثل مصر والسعودية، لبروز ظاهرة التطرف والإرهاب الذي تم تفريخه في الباكستان، وإن كانت جذوره وركائزه عربية الأصل.

– المطلوب لمواجهة الوضع الراهن القلق في الباكستان من قبل أشقائها العرب وخصوصاً دول الخليج، هو مزيد من التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي في المستقبل، ومد يد المساعدة لباكستان من الدول النفطية الغنية. وفي نفس الوقت مصارحة الحكومة الباكستانية بضرورة الانفتاح على المجتمع المدني والقوى السياسية المعارضة. باختصار من الضروري إدارة الصراع السياسي الداخلي بأسلوب مختلف لضمان حدوث توافق وطني ورؤية وطنية موحدة لصالح الشعب بأسره حتى لا يستمر التقاتل والتشاحن ويؤدي إلى دمار البلاد.

روافد

قاسم حسين
kassim.hussain@alwasatnews.com

سمك طازج جداً!

□ «من أكل سمك توبلي... فكأنما زار مدينة نابولي»!

هذا ما تريد لنا الإيمان به إدارة حماية البيئة والحياة الفطرية بالهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية.

الاكتشاف العلمي الجديد الذي ظهرت به الإدارة أن الأسماك التي يتم اصطيادها من خليج توبلي خاليةٌ تماماً من البكتيريا الضارة، وبالتالي فهي صالحةٌ لاستهلاك الإنسان، والحمد لله!

الإدارة قامت بجمع بعض الأسماك مباشرةً من الصيادين (الآسيويين لأنهم مازالوا مستمرين بصيدها وبيعها على الناس)، وأرسلتها كعينات إلى مختبرات إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة، لفحصها وتحليلها للتأكد من مدى تلوثها وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، فجاءت النتائج مخيبةً لتخوّفات بعض البيئيين والمواطنين والصحافيين بأقسام التحقيقات وكتّاب الأعمدة المغرضين الذين يكتبون دائماً عن خليج توبلي!

هذه الخطوة أتت في إطار حرص الإدارة على مراقبة جودة البيئة وصحة الإنسان في البحرين، وضمن إجراءاتها لرصد ومراقبة خليج توبلي وخصوصاً بعد حادثة نفوق الأسماك، للتعرف على المؤشرات الفيزيائية والكيماوية والبيولوجية، والحمد لله تم التأكد تماماً من جودة المياه والأسماك في الخليج! وعليه لابد من إجراء دراسة علميةٍ أخرى لمعرفة سبب نفوق الأسماك، فربما يكون بسبب تعرض الخليج لغزوٍ من كائنات فضائية، أو تفجيرات نووية تحت الأرض، أو تجارب كهرومغناطيسية لبعض المنظمات الإرهابية المرتبطة بـ«الشين بيت»!

الصيادون البحرينيون الذين امتنعوا عن بيع أسماك من خليج توبلي منذ سنوات حفاظاً على صحة المواطنين، كانوا أكبر الخاسرين! فطاقم المختصين بالهيئة اطلع عن قرب على الحالة البيئية في الخليج، وسيقدّم تقريراً عاجلاً ومفصلاً يكشف فيه الأسباب الحقيقية وراء نفوق الأسماك، وسنكتشف أننا كنا غلطانين جداً، حين توهّمنا أن مصادر تلوث الخليج هي عمليات الدفان ومصانع غسل الرمال، ومحطة المجاري التي تعمل فوق طاقتها، وتضخ فيه يومياً مليون ونصف مليون متر من المخلفات الكيماوية والعضوية!

الإدارة نظّمت زياراتٍ ميدانيةً للخليج في الأسبوعين الماضيين للمختصين، ودعت مختبر الصحة العامة للمشاركة بتحليل جودة المياه والأسماك في الخليج، وإن شاء الله تتفق هذه الاختبارات الآركيولوجية عن نتائج مطمئنة سيكولوجياً للرأي العام، ليعود المواطن مرةً أخرى إلى التمتع بأكل الأسماك البحرينية الطازجة والروبيان (الجمبري) التوبلاني، بعد أن ثبت بطلان كل التحليلات والتحقيقات والمقالات، وحتى المقابلات مع الصيادين والبيئيين الذين حذّروا من أكل سمك خليج توبلي، أو ممارسة السباحة أو رياضة التزلج فيه!

ولمزيدٍ من الترويج لثروتنا السمكية، ندعو كل المواطنين إلى شراء هذه الأسماك القليلة الدسم، والغنية بالبروتينات والكربوهيدرات والنشويات والسكريات، من أجل التمتع بصحة أكبر. وإذا كان الإنجليز يقولون إن تفاحةً واحدةً في اليوم تغنيك عن الطبيب، فعلينا أن نرفع شعار «سمكة واحدة من توبلي في اليوم تغنيك عن مستشفى السلمانية إلى الأبد»!

أخيراً... وتتويجاً لهذه الحملة الوطنية، ندعو إلى تنظيم حفلة باربيكيو (شواء في الهواء الطلق) هذه الليلة (الجمعة)، على ساحل خليج توبلي، بالقرب من مصبّ محطة معالجة المياه الصحية، وستقدّم أطباق السمك التوبلاني المشوي مجاناً... والدعوة عامة للجمهور!

الدوافع الحقيقية وراء القمتين السعودية - المصرية

» عبيدلي العبيدلي
ubaydli.alubaydli@alwasatnews.com

□ لم تكد تمضي 48 ساعة على مغادرته ميناء جدة السعودي، حتى بدأ الرئيس المصري محمد حسني مبارك، استعدادات استقبال العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز في منتجع شرم الشيخ كي يعقد معه القمة التشاورية الثانية، حول الأوضاع في المنطقة. وأجمعت وسائل الإعلام دون استثناء على أن «المصالحة العربية والعمل على بلورة موقف عربي موحد إزاء عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن بحث نتائج الانتخابات اللبنانية الأخيرة»، هي محور المحادثات، إلا أن مصادر مصرية موثوقة رفضت الإفصاح عن اسمها، أكدت لصحيفة «الشروق» المصرية أن «المحادثات ستركز على المصالحة العربية خاصة بين مصر وسورية، (مشيرة إلى) التحسن المفاجئ في العلاقات مع سورية خلال الـ48 ساعة الماضية إثر وساطة سعودية مكثفة».

وإذا ما وضعنا جانبا كل التكهنات التي توقعت انضمام العاهل الأردني، ومن بعده الرئيس السوري، والتي لم تر النور جانباً، وركزنا على دواعٍ وأسباب انعقاد قمتين (مصرية – سعودية) متلاحقتين، سنجد أن هناك الكثير من القضايا التي كانت على طاولة المباحثات، والتي كانت بحاجة إلى موقف سعودي – مصري متناغم، إن شاءت الدولتان الذود عن حدودهما، والاحتفاظ بمستوى العلاقات الدولية لكل منهما، على النحو التي هي عليه الآن، إضافة إلى أخذهما في عين الاعتبار عند إعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط كما تشير إليه كل الدلائل. هذا يتطلب كشف الدوافع الحقيقية التي تقف وراء هذه اللقاءات المتلاحقة على مستوى القمة والتي يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

1. نتائج الانتخابات الإيرانية، التي مهما قيل بشأنها أو الطعن في شفافيتها، لكن أمرها قد حسم لصالح كتلة أحمد نجاد، ومن خلفه الثقل السياسي لمرشد الثورة الإيراني، الذي كان اصطفافه إلى جانب نجاد واضحاً لا لبس فيه، من خلال ما ورد في خطبة صلاة الجمعة التي ألقاها مباشرة في أعقاب إعلان نتائج الانتخابات، وفيما كانت شوارع طهران تلتهب بمسيرات الاحتجاجات الدامية المشككة في نزاهة تلك الانتخابات. هذا يتطلب من القاهرة والرياض أن ينسقا خطواتهما تجاه هذه الكتلة الشرق أوسطية المؤثرة، خاصة في ضوء الغزل الأميركي والأوروبي معها. مصر لا تريد أن تستقصى من أية معادلة جديدة في توزيع حصص الشرق الأوسط الجديد، وبالقدر ذاته، تحاول السعودية تقليص حيز الدور الإيراني في الخليج العربي. ولابد هنا من الإشارة إلى خوف العاصمتين من تنامي العلاقات الفلسطينية الإيرانية، وخشيتهما من تطورها بعيداً عن أعينهما.

2. نتائج وتداعيات الانسحاب الأميركي من المدن والبلدات العراقية، والذي يقود إلى تراجع الدور الدولي في تقرير اتجاه حركة ترتيب الأوضاع العراقية، وتنامي الدور العربي أو الإقليمي، وهنا تبرز إلى السطح الورقة الإيرانية، فهي الورقة الإقليمية الأكثر حضوراً في الساحة العراقية. ولا نستبعد خوف العاصمتين، من أن يكون هذا الانسحاب غير بعيد عن الغزل الأميركي الإيراني. وفي ظل غياب قوة عراقية قوية قادرة على رسم خارطة التحالفات السياسية وفقاً لمتطلبات الساحة الداخلية، تبقى الأبواب مشرعة لتدخلات أجنبية. وطالما تقوم الاستراتيجية الأميركية على التراجع، فمن الطبيعي أن يكون ذلك عامل تشجيع للقوى الإقليمية لأخذ المزيد من الأدوار. وتخشى العاصمتان من أي تهميش محتمل لثقلهما في التأثير على مسار وتطورات الأوضاع في العراق.

3. استمرار التشدد الإسرائيلي، سواء في التعامل مع السلطة الفلسطينية، أو إزاء السياسة الاستيطانية. كل ذلك يترافق مع موقف إسرائيلي متصلب من السياسة الأميركية الجديدة المتمسكة بمشروع الدولتين، وهو ما أكده الرئيس الأميركي باراك أوباما في كل خطاباته، بما فيها ما تمخض عنه لقاؤه بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل، حيث ورد في البيان المشترك الصادر عن ذلك اللقاء «حاجة كل الفرقاء في الشرق الأوسط أن يضاعفوا ثانية جهودهم لتحقيق سلام دائم بما في ذلك حل الدولتين، إسرائيل والدولة الفلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وبأمن».

4. اتساع نطاق ثقوب الخلافات في ثوب الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، والتي فشلت الكثير من المحاولات العربية، الفردية والجماعية لرتق تلك الثقوب على امتداد السنتين الماضيتين. وتأتي نتائج القمم العربية الكاملة والمصغرة، على حد سواء، الأخيرة كي تثبت بالملموس، عدم جدوى الحديث، في هذه المرحلة عن أي مشروع عربي مشترك، لأن الظروف القائمة غير ملائمة، وموازين القوى العربية الداخلية، لا تؤهل أي مساهمة عربية، فردية أو جماعية للخروج بأي مشروع في هذا الاتجاه. هذا يدفع العاصمتين إلى صب جهودهما المشتركة في تعزيز العلاقات فيما بينهما، والتنسيق الثنائي إزاء الكثير من القضايا التي ستفرزها الصراعات أو حتى التحالفات في منطقة الشرق الأوسط.

من هنا نرى أنه عندما تزال الغمامة الإعلامية عن قمتي جدة وشرم الشيخ، تبدو الأمور جلية وواضحة، ولا تحتاج إلى الكثير من الفطنة. تهدف العاصمتان، بعيداً عن أي ضجيج إعلامي إلى بلورة كتلة سياسية شبه متلاحمة، بوسعها، من خلال استخدام ثقل السعودية السياسي والمالي، وحجم مصر السياسي والجغرافي، من أجل مواجهة أي تكتل قد يبرز في المنطقة على المدى القريب أو المتوسط. سواء كان هذا التكتل تقوده دولة واحدة، كما هو الحال بالنسبة لإيران، أو كتلة سياسية موازية تتكون من طهران واسطمبول.

وأول خطوات ثابتة لمواجهة ذلك هو التعاطي مع الأربعة الدوافع المشار إليها أعلاه بشكل ثابت ومتماسك، وهو ما تحاول القمتان تحقيقه.